يعد العالم اليوم عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة، واحتكار للموارد الاقتصادية والتكنولوجية ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيداً كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أوالتعاون المشترك، على الرغم من أن وطننا العربي تتوفر فيه كل مقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، والاستمرارية، وغزوالأسواق العالمية.

إن الإمكانيات القطرية مهما اتسعت تبقى عاجزة للإيفاء بكل مستلزمات التطور والنموبخاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الواسعة والمتسارعة والمنافسة في إطار توجهات العولمة. لذلك يبرز التكامل الاقتصادي العربي كوسيلة أساسية لابد منها لتحقيق نهضة الأمة العربية، وتطورها وبنائها الحضاري إن لم يكن الوسيلة التي لابد منها للوصول إلى ذلك، إذ إن التنمية بجوانبها الشاملة لا يمكن تحقيقها إلا في إطارها العربي، وبخاصة في الوقت الحاضر الذي يشهد اتجاهاً واسعاً للتكامل، والتكتلات الاقتصادية، والسياسية الكبيرة بمثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (ASIAN)، فضلاً عن تكتلات جهوية عديدة (أكثر من 40 تكتلا) منتشرة بين دول القارات الخمس(*)...

وأهم ما يلاحظ عن كل هذه التكتلات هوأنه بقدر ما كان العمل الاستثماري المباشر ناجحاً في أحد هذه التكتلات بقدر ما برهن

(*) د.منصوري الزين/دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي/ مجلة علوم إنسانسة/ السنة الخامسة: العدد 34: 2007

ذلك على قوته سواء من حيث تنظيمه أومن حيث تطوره من وضع إلى وضع أكثر تطوراً. ولعل أصدق مثال يمكن تقديمه عن ذلك هومثال الاتحاد الأوروبي الذي انطلق في نشأته مع معاهدة سنة 1951 المتضمنة إنشاء المجموعة الأوروبية للحديد والفحم، وهوتكتل مضمونه مضمون اقتصادي استثماري، والذي تطور بفعل ترقية التعاون الاقتصادي الأوروبي البيني الذي بلغ تجاريا حوالي 70 % من التجارة الخارجية لدول الاتحاد إلى إبرام معاهدة ماستريخت (MASTRICHT) في 7 فبراير 1992 التي عرفت إنشاء الاتحاد في أعلى مفهومه السياسي.

لذلك تبرز الاستثمارات البينية العربية بوصفها مدخلاً أساسياً من مداخل التكامل الاقتصادي العربي، إن لم تكن المدخل الأكثر أهمية، لأنها تناسب الدول العربية التي تحتاج لإقامة القدرة الإنتاجية، والتي لا يناسبها مدخل تحرير التجارة بسبب ضعف الإنتاج نتيجة ضعف قدراتها الإنتاجية، ولأن مقومات هذه الاستثمارات وسبل تنشيطها متاحة ويمكن توفيرها، والتي يقف على رأسها توفر الموارد لتمويل عملية الاستثمارات البينية.

لذلك فإن البحث يحاول تناول ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية ودورها في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي.

رابعا: واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي.

خامسا: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

أولا: مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها:

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها « تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدولة العربية المضيفة توظف في مشاريع استثمارية خاصة أوعامة أومختلطة تدار على أسس تجارية.

وتتحكم في تدفق وانسياب الاستثمارات العربية من دولة عربية إلى أخرى ثلاثة عوامل أساسية وهي على النحو الآتي:

1- **مدى توفر فرص جيدة للاستثمار:** حيث يتوقع من مثل هذه الفرص أن تحقق عائداً مجزياً يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أوقطاعات أخرى ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع من كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية والتسويقية.

2- **مدى توفر مناخ الاستثمار المناسب:** كما تقدم يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة عربية ما أوقطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوتداعيها أوضاعاً جديدة

بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أوطاردة لرأس المال ويمكن تلخيص أهمها من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر الآتية: الظروف السياسية، الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الاجتماعية، النواحي القانونية والتشريعية، النواحي المؤسسية والإجرائية.

3- **تقييم المخاطر غير التجارية في الدولة المضيفة:** يقصد بالمخاطر غير التجارية عموماً تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار وتتصل بالأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية العامة وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أوتجنب آثارها وانعكاساتها على مشروعه الاستثماري ويمكن تقسيم المخاطر الغير تجارية على مجموعتين هما على النحوالآتي:

أ - مجموعة المخاطر السياسية التقليدية.

ب- مجموعة المخاطر التنظيمية.

أ - **مجموعة المخاطر السياسية التقليدية:** يأتي في مقدمة هذه المجموعة من المخاطر: مخاطر التأميم، المصادرة، الحروب، الاضطرابات العامة وما في حكم ذلك هذا فضلاً عن عدم التمكن من تحويل رأس المال المستثمر والأرباح المحققة إلى خارج الدولة المضيفة بعملة قابلة للتحويل.

ب- **مجموعة المخاطر التنظيمية:** ويأتي في مقدمتها الأضرار التي تصيب بعض فئات المستثمرين بسبب تطبيق تشريعات أوقرارات حكومية سواء أكانت على مستوى الاقتصاد المحلي بصورة عامة

أوعلى مستوى قطاع معين أومشروع محدد وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الآتي:- التسعير، ومخاطر التراخيص ولاسيما منها تراخيص البيئة والسلامة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد سنت قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار وتنص غالبية هذه التشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم، المصادرة، الاستيلاء أوالحجز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أوبناء على حكم قضائي وعادة ما ينص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمته إلى الخارج إذا كان ذلك المبلغ قد سبق تحويله من الخارج إلى الدولة المضيفة وفقاً لأحكام النقد وأنظمته السائدة في الدولة المضيفة، كما تنص عادة على أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال وكذلك إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملة التي استورد بها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي:

تبرز أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية بشكل واضح في ظل ظروف التخلف وضعف القاعدة الإنتاجية في الوطن العربي والاعتماد الواسع في إقامتها وتشغيلها وتوسيعها على الخارج، فضلاً عن اعتماد العديد منها في تصريف إنتاجها على الخارج، حيث تعد الاستثمارات العربية البينية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي لأنه يصيب في تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي

المتمثل بتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، بما توفره من حلول لمختلف المشاكل التنموية القطرية التي يعرفها العالم العربي.

وتتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال:

أ - أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية العربية

ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية وتخفيف أعبائها "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، في الوقت الذي يمثل فيه انسيابها فضلاً عن حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، فإنها تتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية فقد يترتب عنها تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد تؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

وتتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجي الأخرى في الآتي:

- انعدام الاشتراطية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية والتي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية الاقتصادية المستهدف.
- أنها غير منشأة للمديونية.
- عدم استخدام الأرباح المتولدة عنها في رفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى.
- الأعباء التي تفرضها إعادة تحويل الأرباح على ميزان العمليات الخارجية.

ب- الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

قد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية) انصبت على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، كما تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكرية وإهمال للدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، في حين أن واقع اقتصاديات هذه الدول الذي يتسم بضعف درجة التطور لا ينسجم وذلك خاصة وأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها هوإقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقاً، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع ولذلك يبقى مدخلاً ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها هوالمدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، ويعد الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة التأكيد على التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى...

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي:

هجرة الأموال والعقول العربية خارج الوطن العربي هي أحد العناوين المعقدة والمهمة التي استفحل أمرها في العقدين الماضيين لأسباب عديدة في مقدمتها أسباب ذاتية داخلية.

تشير الإحصائيات والأرقام المحزنة والمؤلمة إلى وجود أكثر من مليون خبير ومتخصص عربي مهاجر وما يزيد عن 1300 مليار دولار (1.3 تريليون دولار) من الأموال العربية المهاجرة.

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة 1974- 1995 قد قدرت بنحو670 مليار دولار، وقد قدرت الاستثمارات داخل الدول العربية بنحو12 مليار دولار. وبذلك تكون النسبة 56:1، بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار يستثمر خارج الوطن العربي.

وفي المقابل بلغ حجم الديون العربية الخارجية حوالي 156 مليار دولار. وهذا يعني أن الأموال العربية تودع في الخارج، ثم تستدين الدول العربية المحتاجة من هذه الدول والمؤسسات الدولية المالية لتمويل احتياجاتها، وهذا يعني أن الأمريكي أوالأوروبي وغيرهم يقرضون العرب من أموال العرب وبشروط قاسية في أكثر الأحيان.

وتكمن أسباب هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الوطن العربي في عدة أسباب وعوامل أهمها:

1- ضعف الاستراتيجيات الوطنية أوالقومية في استيعاب الفوائض المالية العربية، واستخدام هذه الفوائض في تطوير البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.

2- معظم دول الخليج العربي (أصحاب الفوائض المالية) يعتمدون بشكل كامل على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية والترفيهية والكمالية من الخارج بسبب ضعف الصناعة في هذه الدول التي اقتصرت معظم الصناعات فيها على الصناعات

المحلية الخفيفة، وعلى صناعات السلع المعدة للاستهلاك المباشر. فضلاً عن أن اقتصاديات هذه الأقطار هي اقتصاديات وحيدة الجانب (اعتمادها الرئيسي على النفط الخام وتصديره للخارج)، وكذلك صغر حجم السوق المحلي.

3- يعزو المستثمرون العرب أسباب استثماراتهم خارج الوطن العربي لأسباب واعتبارات أمنية وغيرها من الاعتبارات المقيدة لغرض الاستثمار داخل الوطن العربي علماً بأن المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية.

4- تعتبر الأسواق المالية حافزاً مشجعاً لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول المتوفرة فيها أسواق مالية، بحيث تحقق هذه الأسواق أكبر عائد ممكن.

وعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة والمخاطرة في الأسواق العربية، ومن هذا المنطلق فإن تطوير وتوسيع الأسواق المالية العربية يعتبر من العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال العربية واستثمارها وتوطينها في الوطن العربي.

وبعد أحداث 11 سبتمبر من العام 2001 وما تبعها من تداعيات على الساحة العربية والعالمية، بدأت معاناة رؤوس الأموال العربية المهاجرة إلى أمريكا من خلال إجراءات متعددة ضد شخصيات ورجال أعمال ومؤسسات وشركات عربية، وعليه انتشرت إشاعات وتوقعات بعودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة للدول العربية.

رابعاً: واقع الاستثمارات العربية – العربية البينية وجهود التكامل الاقتصادي العربي

يشهد العالم اليوم تكتلات اقتصادية عملاقة، واحتكار للموارد الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية، ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيداً كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أوالتعاون المشترك، على الرغم من أن وطننا العربي تتوفر فيه كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، والاستمرارية، وغزو الأسواق العالمية.

أ - الإمكانات الاستثمارية العربية وواقع الاستثمارات العربية البينية

يمتلك الوطن العربي إمكانات ضخمة سواء أكانت بشرية أم طبيعية ومالية أم مادية أم يتعلق منها بالسوق، وكلها تمثل مقومات سياسية للتكامل في مجال الاستثمار، وذلك في حالة استخدامها بشكل كفء وباتجاهات تتيح التوسع في إقامة الاستثمارات البينية والنشاطات المرتبة بتوفير مستلزمات عملها والطلب على منتجاتها. **هذه المقومات يمكن إيجازها في الآتي:**

- تحتل مساحة الوطن العربي 10.2 % من مساحة الأرض.
- عدد سكان البلدان العربية نحو310 مليون نسمة بقوة عاملة نحو81 مليون شخص كثير منهم عمال مؤهلون أوفنيون، يوجد عدد معتبر منهم في حالة الهجرة.
- نسبة فائض الادخار على الاستثمار، خصوصاً في البلدان العربية النفطية هو35%.

- قيمة رؤوس الأموال العربية المهجرة تتراوح بين 300 إلى 500 مليار دولار أمريكي.
- تتوفر البلدان العربية على موارد مائية متاحة معتبرة.
- لأغلب البلدان العربية نوافذ على البحر.
- تنوع طبيعي وحضاري كبير يؤهل البلدان العربية لرواج الصناعة السياحية...

فرغم توفر هذه الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار قطرياً وفي التعاون البيني العربي ضعيفة ويتجلى ذلك من خلال هذه **التوضيحات:**

- معدل الاستثمارات العربية هو نحو24% من ناتجها الداخلي الإجمالي. وهو أقل من المتوسط العالمي للدول ذات الدخل المتوسط الذي هو26% والذي يرتفع في الدول الصناعية كاليابان إلى نحو46%.
- تمثل الاستثمارات العربية نحو1/3 ما تستثمره في البلدان النامية حيث أن حجمها السنوي أقل من 5 مليار دولار أمريكي.
- يغلب على توظيف رؤوس الأموال العربية في التعاون البيني طابع الإعانات الحكومية الثنائية لدعم ميزانيات عمومية. وهي تشكل نسبة تتراوح بين 85 إلى 90%.
- حصة المؤسسات المالية العربية من هذه الاستثمارات تتراوح بين 450 و700 مليون دولار في السنة أي نحو10 إلى 15% من مجموع رؤوس الأموال العربية الموظفة بينياً ولا يستفيد منها القطاع الخاص العربي إلا قليلاً.

النتيجة هي أنه رغم هذه الإمكانات فإن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة وبالتالي ضعيفة التأثير في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال التنمية الاستثمارية:

Arab economic integration efforts in the area of development investment:

على عكس ما هو جارٍ في التكتلات الدولية (الاتحاد الأوربي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA ومجموعة دول جنوب شرق آسيا) ASIAN من نجاحات متواصلة نجد أن مصير البلدان العربية إلى التجمع، تحت أي شكل من أشكال التجمعات المعروفة مثل: منطقة التجارة الحرة، أوالاتحاد الجمركي، أوالسوق العربية المشتركة، أوالاتحاد الاقتصادي إلى آخره...، مازالت مجرد مشاعر وأحاسيس تراود أحلام وطموحات زعماء العرب وذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية.

ولعل مرد هذا الفشل راجع إلى عاملين أساسيين: من جهة غلبة العامل السياسي على العامل المصلحي الاقتصادي في كل جهود التكامل والتكتل العربي، مما جعل المؤثرات الذاتية (السياسية) المعرضة كثيرا للتقلبات تهيمن على المؤثرات الموضوعية (الاقتصادية) ومن جهة أخرى لأن تفعيل عامل الاستثمارات العربية البينية في بناء هذا التكامل ضعيف.

ولعل من أهم الجهود القومية للتكامل العربي في مجال الاستثمار هو إنشاء المنطقة الاستثمارية العربية التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150/د 73 بتاريخ 2001/6/7

وهي عبارة عن استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة الحرة العربية وإقامة اتحاد جمركي عربي وإقامة منطقة استثمارية عربية ومنطقة تكنولوجية عربية ومنطقة مواطنة عربية. وتستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء. ويقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي تصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التوصل إليها **والتي تشمل:**

- برنامج للتنسيق والتسيير
- برنامج للتعريف والترويج
- برنامج لتحرير الاستثمار
- برنامج لضمان الاستثمار وتسوية منازعاته
- برنامج لتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها
- برنامج لتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي...

كما إن الجهود القطرية للتكامل الاقتصادي العربي لا تختلف كثيراً إن لم نقل إنها أسوأ من الجهود القومية للتكامل العربي، حيث سعت الدول العربية في أواخر القرن الماضي وخاصة في العقد الأخير منه، وعلى اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، إلى التوجه بشكل فردي نحو تحسين مناخ الاستثمار فيها في إطار سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، إلا أن الغالب على هذه السياسات الاستثمارية القطرية هو هيمنة التقارب والتوجه نحواجتذاب الرأسمال

الغربي (الشراكة الأورومتوسطية...) وتهميش أو تناسي سياسات خاصة بالرأسمال العربي والتقارب الاستثماري العربي...

خامساً: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العرب

إن تفعيل العمل الاستثماري المشترك كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي يجب أن ينبثق أولاً من إرادة سياسية عربية صادقة، ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار التي تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل وتسهم في تحفيز الاستثمارات، وتشغيلها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، التي تدفع نحوالمزيد من الاستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامته، وهذا في ظل شروط تسمح أيضا للبلدان العربية أن تحتك بالشركات المتعددة الجنسيات كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة أوعلاقات تعاون، وشراكة قائمة على المصالح الاقتصادية، مما يسمح بتنمية المعارف التقنية، والتكنولوجية للشركات العربية، وعلى تفعيل دورها في التقريب بين السياسات الاقتصادية العربية، وتهيئة ظروف حسنة لعمل اقتصادي وسياسي عربي مشترك فضلاً عن آليات أخرى التي تتصل بما سبق، **وأهمها ما يلي:**

1. اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محلياً بدلاً من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصاً منها الإنتاجية في القطاعين العام والخاص بدلاً من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات.

2. تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أوفروع لها بين البلدان العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية، التي تتميز بالضعف لأن نسبة أموال المساهمين الاقتصاديين العرب خصوصاً من القطاع الخاص تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 30% في البلدان النامية و60% في البلدان الصناعية.

3. الاستمرار في تحسن بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف الأقطار العربية على منح للمستثمرين العرب الحوافز والتشجيعات التي يمنحها كل قطر لرعاياه نفسها بهدف اجتذاب الاستثمارات العربية البينية وتشجيعها، والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة لهذه العملية، وتحسين كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها، والسعي لخلق فرص استثمارية جديدة تشجع على عودة سريعة للاستثمارات العربية في الخارج.

4. ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتياً، وذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان العربية كأسلوب في التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال تصنيع المكونات والأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تتوفر لديها الإمكانية والقدرة التنافسية على ذلك. باعتبار أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يعزز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي والصناعي بين البلدان العربية ويعزز من القدرة التنافسية للمنتجات التي تتم وفق هذا التصور.

5. إدماج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي من خلال إشراك هذه الجهات في المنظمات العربية الرسمية ذات الاختصاص العاملة في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها ومنظماتها المتخصصة ولا يقتصر التمثيل فقط على الشخصيات السياسية في هذه المنابر...

العلاقات الاقتصادية العربية بالأرقام:

Arab economic relations in Figures:

لغرض الوقوف على حقيقة العلاقات الاقتصادية العربية، بعد كل ما تقدم، أرى من البديهي أن نستعرض تلك العلاقات بالأرقام لتكون الأساس في قياساتنا في العلاقة بين الدول العربية وبمختلف النشاطات الاقتصادية.يبلغ إجمالي الناتج القومي العربي نحو1195 مليار دولار ومجموع القوى العاملة في البلاد العربية 82.50 مليوناً أي بنسبة 28٪ تقريباً من مجموع السكان، وتعتمد صادرات الوطن العربي بشكل أساس على النفط الذي يمثل 65٪ من الإنتاج النفطي العالمي فضلاً عن الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيميائية.

كما تعتبر الزراعة الحرفة الاقتصادية الرئيسة في العالم العربي حيث تنتج البلاد العربية عدة محاصيل بمعدل قومي قدره 79.6 بليون دولار.

ومع أن الاستثمار المتبادل بين الأقطار العربية يمثل البداية الممكنة والمنطقية للبدء في بناء التكامل الكبير انطلاقاً من التكامل الاقتصادي إلا أن الأرقام والإحصائيات لحجم رأس المال العربي داخل الوطن العربي مازال متواضعا ودون المستوى الطبيعي على أقل تقدير، وفي تقرير لصندوق النقد العربي بلغت التجارة البينية بين الدول العربية

نسبة 8.67٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية للعام 2001م، والتبادل التجاري العربي البيني بشكل عام لا يزيد في أحسن حالاته عن 11٪من مجموع التبادل العربي العالمي.

ونظراً لصعوبة تحديد حجم الأموال العربية في الخارج بسبب تعدد أشكال الاستثمارات العربية ومناطقها، فضلاً عن السرية الكاملة التي تحيط بكثير من الحسابات البنكية الخاصة تفاوتت التقديرات المعلنة عن حجم الثروات العربية في الخارج حيث نشرت تقارير مالية واقتصادية ومن مصادر مختلفة وبأرقام متفاوتة تقدر ما بين (800- 2400) مليار دولار بعضها استثمارات مباشرة وبعضها ودائع وأموال مهاجرة أغلبها من منطقة الخليج وبسبب مخاوف أصحابها من تداعيات أحداث 11 سبتمبر تم تحويل ما يقارب 400 مليار دولار إلى فرنسا (بينما عادت 3.5 مليار دولار تقريباً إلى السعودية و2 مليار دولار إلى الإمارات العربية وللسبب نفسه، في المقابل لا تتجاوز الاستثمارات العربية البينية حدود 3مليار دولار.

لاشك أن هذه الأرقام والإحصائيات رغم تفاوت تقديراتها تعكس وضعاً اقتصادياً يوصف في أحسن حالاته بأنه غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية العربية، ولتحديد معالم هذه الإشكالية أو توضيح الصورة الواقعية على أقل تقدير لابد لنا من استعراض موجز للأسس التي قام عليها النظام العربي، فمنذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945م مر النظام الاقتصادي العربي بعدة مراحل في حقيقتها تعد محاولات من المسؤولين العرب لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين شعوب المنطقة وتنمية التبادلات التجارية للوصول إلى

نقطة التكامل أو الوحدة كل بحسب نظرته لشكل هذا التكامل وماهية تلك الوحدة.

ومن أهم تلك المراحل أو الخطوات هي التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957م والتي انبثق عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964م وتضم 10 دول عربية، وبعد بضعة أشهر من العام نفسه اتفقت 5 دول عربية على تأسيس هيكل اقتصادي موحد أطلق عليه (السوق العربية المشتركة) وبعد هذه المرحلة التي يمكن أن نصفها بثورة القرارات التي جاءت متناغمة مع شعارات الوحدة والقومية العربية السائدة آنذاك دخل العرب فترة الجمود ابتداءً من العام 1967م وهي مرحلة الهزيمة بمعناها الشامل وبطبيعة الحال لم ينج الاقتصاد من تبعات تلك الفترة حتى توارت كثير من عناوين الوحدة وشعارات التكامل واعتمدت كثير من الاقتصاديات العربية على المساعدات الخارجية استلزمت بعض المواقف السياسية.

ومع تعدد القواسم المشتركة والعلاقات التاريخية التي تربط الشعوب العربية ببعضها لم تتمكن القيادات من تفعيل تطلعات الشعوب ولم تكن النتيجة على أرض الواقع على شاكلة الأحرف المتفائلة التي كتبت بها أغلب القرارات والاتفاقيات العربية ففي العام 1980م اتفقت القيادات العربية على ميثاق العمل الاقتصادي القومي ورغم انه بُني على عدة أسس ومبادئ قومية تدعم العمل العربي المشترك إلا أنها لم تُنفذ على أرض الواقع فالكلمة الفصل دائماً تكون للسياسة وتوجهات النظام الحاكم في كل بلد والمخرجات مازالت حتى اليوم متواضعة والنتيجة مزيد من الوأد لكل الأحلام والجهود والخطط والمحاولات التكاملية وعود إلى البداية من جديد.

ورغم أننا نعيش حالياً مرحلة الانفتاح الاقتصادي وعصر العولمة، والعالم من حولنا يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الفاعلة رغم التباعد والاختلافات الثقافية بينها إلا أنها تمكنت بفضل الإرادة القوية والرغبة الحقيقية من تنفيذ قراراتهم واتفاقاتهم بما يخدم شعوبهم فهناك تكتلات اقتصادية أمريكية وآسيوية وأفريقية تجمعها المصالح مدعومة بسياسات قوية.

في المقابل فشل العالم العربي حتى الآن في التغلب على انقساماته السياسية وإبعاد المصالح الاقتصادية عن تقلبات السياسة العربية ولم تتمكن القيادات من تكوين تجمع اقتصادي عربي حقيقي وفعال إذا ما تجاهلنا المسميات الحالية التي تفتقر لأبسط أشكال الدعم والقوة.